

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

## عنوان الموضوع

# فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الدكتور:

- صلاح محمد

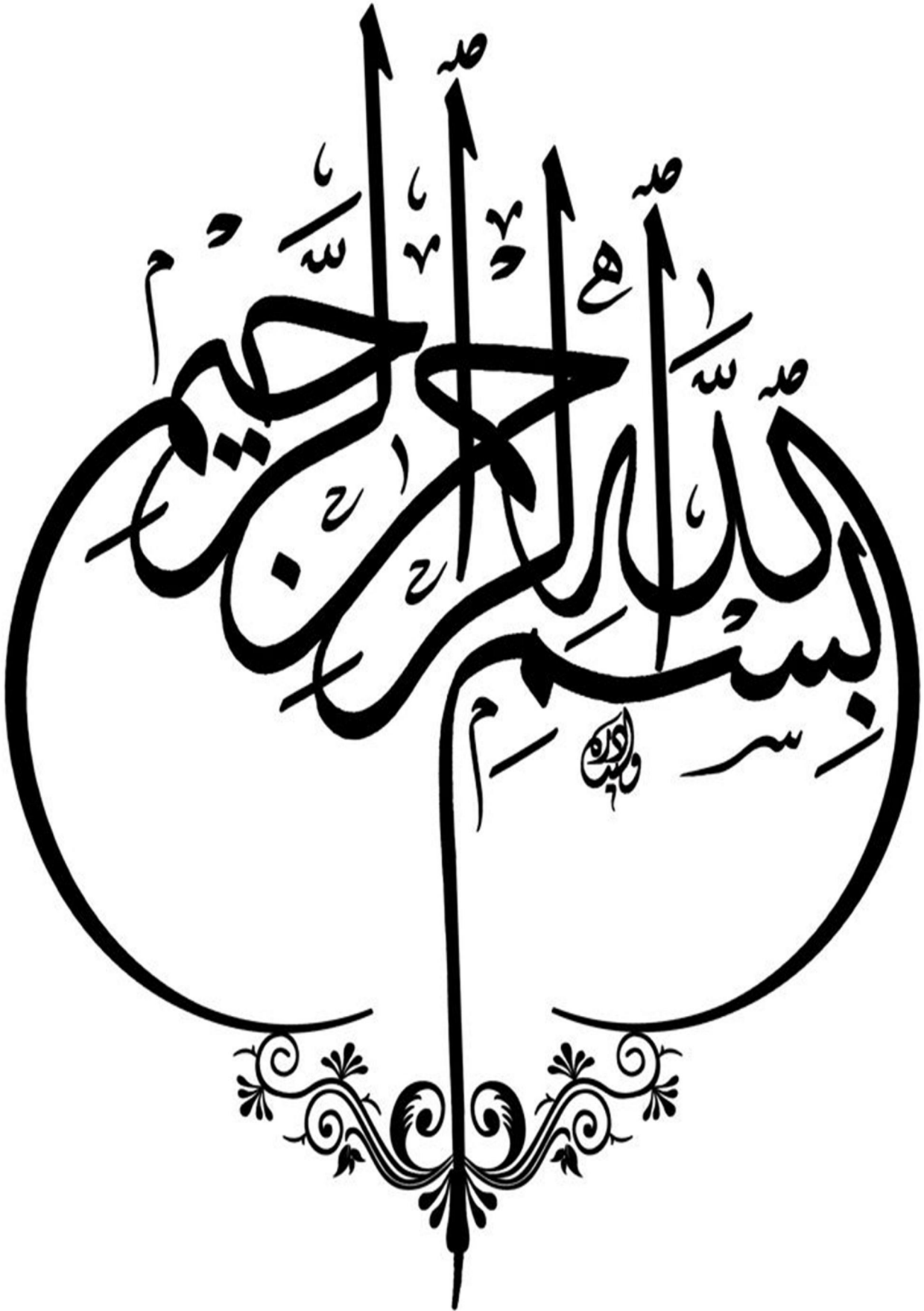
من إعداد الطالبة:

- أحمد لمياء

### أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
د/ طيبي حمزة	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ صلاح محمد	جامعة المسيلة	مشرفا ومقرا
د/ قدوري نور الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019



# إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

اهدي جهدي المتواضع إلى الذين رسموا معالم طريقي

إلى الخلق والعلم والفضيلة

إلى والداي العزيزان: أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى جميع أشقائي وشقيقاتي وأولادهم

إلى رفيقة دربي حنان

إلى صديقتي حياة وأحلام اللتان شاركتني حلوة ومرارة هذا البحث

وكاتتا عوناً وسنداً لي وانفقتا من وقتها الثمين لمساعدتي

إلى جميع زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من عملني وأثرى رصيد معرفتي

وساعدني في إنهاء هذا العمل

والحمد لله على القدرة التي منحني إياها

لمياء أحمد

# شكر و عرفان

قبل كل شيء أحمده الله عز وجل الذي أنعم علي

بنعمة العلم ووقفني إلى بلوغ هذه الدرجة وأقول:

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

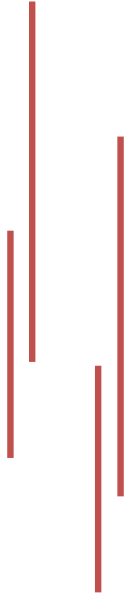
وبالأخص الأستاذ الدكتور المشرف "محمد صلاح" على توجيهاته القيمة وإرشاداته

الصائبة الذي لم يخل علي بها .

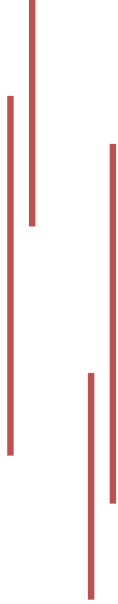
كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع كل من علمني حرفا

جزاكم الله ألف خير





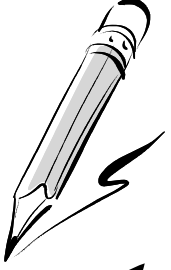
# فهرس المحتويات



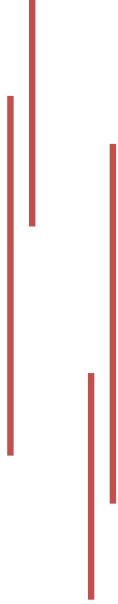
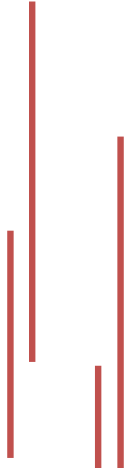
فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	إهداء
	شكر وعرهان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة عامة.....
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي</b>	
08	تمهيد .....
09	المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية وأهدافها.....
09	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها .....
10	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي .....
14	المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته .....
18	المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
18	المطلب الأول: محددات الاستقرار الاقتصادي.....
20	المطلب الثاني: استراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .....
25	المطلب الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النموذج (IS-LM) ...
31	خلاصة الفصل الأول .....
<b>الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017</b>	
33	تمهيد .....
34	المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017).....
34	المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.....
37	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 .....
39	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 .....
42	المطلب الرابع: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017 .....
45	المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والسياسة النقدية .....
45	المطلب الأول: التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي.....

48	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي .....
51	المطلب الثالث: البطالة كمؤشر للاستقرار الاقتصادي .....
52	المطلب الرابع: التوازن المالي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي .....
54	المطلب الخامس: التوازن الخارجي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي .....
57	خلاصة الفصل الثاني .....
59	الخاتمة العامة .....
63	قائمة المراجع .....
	ملخص الدراسة



# قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول والأشكال

أ. قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
35	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004)	(01-02)
35	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	(02-02)
36	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004)	(03-02)
36	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004)	(04-02)
37	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2009)	(05-02)
38	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	(06-02)
39	تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2009)	(07-02)
39	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2005-2009)	(08-02)
40	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014)	(09-02)
41	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	(10-02)
42	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)	(11-02)
42	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	(12-02)
43	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015 - 2017)	(13-02)
43	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2017	(14-02)
44	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2017	(15-02)
44	تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2017	(16-02)
45	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	(17-02)
49	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2017	(18-02)
50	تطور معدلات السيولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	(19-02)
51	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2017	(20-02)
52	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017):	(21-02)
55	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	(22-02)

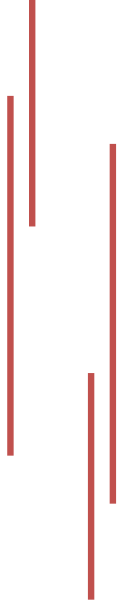
## قائمة الجداول والأشكال

ب. قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
20	الاقتراح الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية والمالية	(01-01)
21	استراتيجية السياسة النقدية لتحقيق الأهداف النهائية	(02-01)
25	المربع السحري لكالدور	(03-01)
29	استخدام السياسة النقدية لإزالة البطالة	(04-01)
30	استخدام السياسة النقدية في معالجة التضخم	(05-01)



# مقدمة عامة



## 1- تمهيد:

يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى التي سعت إليها دول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها وإعطائه القسط الوافر من الأهمية، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم والحد من البطالة، حيث تعد الأزمات النقدية تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي للدول العالم ككل خاصة النامية منها، ولمواجهة هذه التحديات اتجهت الدول إلى اتباع سياسات اقتصادية معينة حاولت من خلالها التخفيف من حدة الأزمات النقدية والوصول إلى معدلات نمو اقتصادي.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، نظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية، كما أنها تعد حولا لمشاكل اقتصادية كالتحكم في كل من معدلي البطالة والتضخم، والعمل على إيجاد حلول لأي اختلال لميزان المدفوعات، ومن ثم تحديد قيمة العملة المحلية، بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية، وذلك باستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي، وجدت نفسها عقب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة مضطرة إلى تغيير توجهها الاقتصادي، فبذلك انتقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى حر، وأصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض (90 - 10) المعدل والمتمم للأمر (11 - 03) واللذين ظهر فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها وأهدافها، ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ظل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات، ونسبة إيجابية للنمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برامج الانعاش والدعم الاقتصادي، وتبعاً لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى ارساء قواعد السوق والتي تستخدم ضمن آليات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## 2- التساؤل الرئيسي:

وبناء مما سبق ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحكم الجيد فيها تم صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى استخدام السياسة النقدية من طرف صانعي السياسة الاقتصادية الكلية والقرار في الجزائر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2017؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف انعكست طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بناء على سياسة نقدية غير واضحة المعالم وشبه تام لغياب استقلالية بنك الجزائر؟

### 3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

**الفرضية الأولى:** هناك أثر مباشر للسياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب متغيرات وظروف اقتصادية لم تتعرض لها النظرية الاقتصادية مما أدى إلى انعكاس غير مستقر لها.

**الفرضية الثانية:** تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف اقتصادية خاصة بها وأهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النظرية الاقتصادية لكن يكون في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### 4- أهمية الدراسة:

تنعكس أهمية الدراسة من خلال:

✓ **البعد اقتصادي:** يتجلى من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

✓ **البعد اجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.

✓ **البعد السياسي:** حيث أنه إذا كانت هنا سياسة نقدية فعالة فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة تعزيز الثقة بين المجتمع والنظام المصرفي مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد.

### 5- أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على بعض المفاهيم والأفكار حول السياسة النقدية في إدارة وتحقيق الأهداف حسب النظرية الاقتصادية الكلية.

- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- التعرف على أدوات السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية وإشكالية طبع النقود الغير مبرر.
- تحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2017 والتي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتجلى ذلك من مد تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب شبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.

#### 6- حدود الدراسة:

بهدف معالجة اشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

- ✓ **الحدود المكانية:** لقد قمنا بإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية.
- ✓ **الحدود الزمانية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2001 – 2017 وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها بداية البرامج التنموية بالإضافة إلى بداية نوع جديد للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والاصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية لمعالجتها وبالتالي السياسات النقدية المطلوبة في كل مرة.

#### 7- منهجية الدراسة:

بناء على طابع الدراسة فإنه توجب علينا اتباع المنهجية التالية:

#### ✓ بالنسبة لأدوات البحث والتحليل:

- جوانب البحث متعددة ومراحل كثيرة والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

- الكتب

- الرسائل الجامعية

- المجلات

- الملتقيات والمؤتمرات

- المواقع الإلكترونية

استلزم الجانب التطبيقي من البحث استخدام أدوات تمنح الطالبة دقة في القراءة والتحليل للخروج بنتائج مستفيضة تحليل أرقام وإحصائيات عن تطور السياسة النقدية وكذا السياسة الاقتصادية الكلية.

#### ✓ بالنسبة لمنهج البحث:

استخدام منهجين أساسيين بمجموعة من الأدوات وهما:

- **المنهج الاستقرائي:** والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية النقدية وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم الاستقرار في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مما يوحي للعيان أن هناك أزمة اقتصادية سواء في الوقت الراهن أو المستقبل للاقتصاد الجزائري، كما تم الاعتماد على أدوات الإحصاء من جداول وأعمدة ومنحنيات بيانية.

- **المنهج الاستنباطي:** والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الأحداث العامة إلى الأحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، حيث تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

**8- الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر:

✓ **دراسة ماجدة مدوخ،** فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة ( دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2003، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في الفترة الانتقال من الاقتصاد مخطط اقتصاد السوق، ومعرفة نجاعة الاجراءات المتخذة، والتركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وحلها مكانة بارزة إلى تحقيق المربع السحري كالدور خاصة التحكم في التضخم.

- لبلوغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لابد توفير ظروف مناسبة لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

- لا توجد سياسة نقدية حقيقية في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض خاصة منذ 1994 حيث شرعت في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، فتم تحديد أدوات وأهداف هذه السياسة لتحقيق التوافق الكلي مع السياسة المالية.

- توفر البنك المركزي على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.

- ساهمت السياسة النقدية في الجزائر نسبيا في استقرار الاوضاع داخليا وخارجيا في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة.
- ✓ **دراسة عصام لوشان**، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990-2010)، مذكرة ماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر، 2013، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل الاصلاحات الراهنة، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:
- أن تصميم السياسة النقدية والتحديد السليم لأهدافها تتطلب معلومات دقيقة من الجهات ذات العلاقة المباشرة بالنقود.
- ترتبط السياسة النقدية بمدى استقلالية البنك المركزي في إعداد وتنفيذ السياسة ومدى توفر الظروف لنجاحها.
- لم يكن للسياسة النقدية في الجزائر دور فعال ما قبل التسعينات ولم تأخذ مكانتها المفروضة ضمن السياسة الاقتصادية العامة.
- كان قانون النقد والقرض بداية السياسة النقدية كسياسة رئيسية على الاقتصاد الجزائري.
- ساهمت السياسة النقدية بعد الاصلاحات في الجزائر بشكل نسبي في استقرار الاوضاع داخليا وخارجيا والتحكم في السيولة الفائضة في الاقتصاد ومعدلات التضخم.
- ✓ **دراسة محمد بن البار**، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986 - 2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى: تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التضخم، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:
- تسعى السياسة النقدية للتأثير على التغيرات الاقتصادية الكلية من خلال أدواتها.
- الترابط بين السياستين النقدية والمالية يعالجها أكثر فعالية من خلال التنسيق بين أهدافها والعمل على إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي.
- ظاهرة التضخم تؤدي إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي.
- وضع قانون النقد والقرض 90 - 10 الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر وتوضيح مسار تطورها.

## 9- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة الخاتمة.

**الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان مفاهيم حول السياسة النقدية وأهدافها، أما المبحث الثاني كان بعنوان أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي للدراسة والذي كان دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2001-2017، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017، أما المبحث الثاني فكان بعنوان مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية.



# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة  
النقدية والاستقرار الاقتصادي

### تمهيد:

هدف أي دولة هو تحقيق استقرار ونمو اقتصادي، إذا يتحقق هذا بواسطة السياسات الاقتصادية المسيطرة في هذا المجال والتي هدفها الأساسي هو جعل الاقتصاد قوي ومتوازن، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة النقدية والتي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، وهذا مما جعلها عرضة للعديد من البحوث والدراسات، والأمر الذي أدى إلى خضوعها للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم، كما أنها تعتبر أيضا جزءا أساسيا ومهما في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، إذ لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، كما أنها تهدف إلى مكافحة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال استخدام أدواتها واتباع استراتيجية معينة، ومن خلال هذا الفصل سوق نلقي الضوء على كل ما يتعلق بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** مفاهيم حول السياسة النقدية وأهدافها
- **المبحث الثاني:** أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

### المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية وأهدافها

تعتبر السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية ومن أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، فهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمس العديد من الجوانب.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

#### أولاً - مفهوم السياسة النقدية:

عرفت السياسة النقدية عدة تعريفات اختلفت في الشكل وتوحدت في المضمون والمراد ونذكر من بينها ما يلي:  
**التعريف الأول:** تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** مجموعة الاجراءات والأدوات التي تعتمدھا الدولة، من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا الاستقرار الاقتصادي عموما.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية في بلد معين، والمتمثلة في تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.<sup>3</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تسمح للسياسة النقدية متمثلة في البنك المركزي بالتدخل باستخدام كل آلياته النقدية قصد التأثير على حجم الائتمان سواء في إطار توسعي أو تقييدي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

#### ثانياً - أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية في الواقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الاقتصادية، ورغم ذلك للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها من السياسات الأخرى، هناك مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي:<sup>4</sup>

**1- استقرار سعر العملة:** الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص55.

<sup>2</sup> - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي: مفاهيم - تحاليل - تقنيات، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص89.

<sup>3</sup> - إياد عبد الفتاح النور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة: التحليل الاقتصادي والجزئي والكلّي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص256.

<sup>4</sup> - هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص268.

**2- استقرار مستوى الأسعار:** يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي توزيع سيئ للثروة بين الطرفين.

**3- تشجيع النمو الاقتصادي:** تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعاني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرف، فالسياسة النقدية التوسعية الإبقاء على سعر فائدة منخفضة، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان، والاستثمار والنمو الاقتصادي.

**4- تحسين ميزان المدفوعات:** تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن ميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

**5- تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة):** يعد التوظيف الكامل أو تحقيق مستوى عال من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، والمراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى أعلى ممكن من التشغيل للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى جميع السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من مظاهر انكماشية.<sup>1</sup>

**6- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد فترات ركود تؤثر سلبا على أداء الاقتصاد ومعدلات التوظيف، كما يمكن للسياسة الائتمانية هنا ان تلعب دورا مهما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود واخرى تقييدية في حالة الرواج.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، أخذ مفهوم السياسة النقدية مع مرور الزمن وباختلاف المذاهب والمدارس التي تعرفها، من المدرسة الكلاسيكية إلى غاية المدرسة النقدية مروراً بالكينزية وذلك على النحو التالي:

#### أولاً- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرهم إلى النقود ووظائفها، إذا جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد

<sup>1</sup> - العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر 2014، ص 115.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 115.

القومي، سقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو الاكتناز فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.<sup>1</sup>

تقوم السياسة النقدية في هذه المدرسة على قانون "ساي" الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وهذا يعني ببساطة أن الاقتصاد الوطني، لا يمكن أن يعاني من وضع اقل من الاستخدام، أي أن الإنفاق الكلي سوف يكون دائما كافيا لتبرير الإنتاج، ويعتقد "ساي" أن الإنتاج الفعلي سيكون عند مستوى الاستخدام الكامل طالما الإنفاق سيكون دائما كبيرا ما فيه الكفاية لشراء كل السلع والخدمات التي يمكن أن تنتج، وذلك بسبب تفاعل السوق حسب نظرية آدم سميث في اليد الخفية، واسنادا إلى النظرية الكلاسيكية فإن معدل سعر الفائدة سوف يتقلب لجعل المنظمين يريدون استثمار ما تريد العائلات ادخاره، هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار المرغوب فيه للمحافظة على الإنتاج عند المستوى المفترض في هذه الحالة الاستخدام الكامل.<sup>2</sup>

إن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية، أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود. اعتمد الكلاسيك على معادلة التبادل أو التعامل ليفيشر والتي صيغت على النحو التالي<sup>3</sup>:

$$MV=PT$$

حيث:  $M$  = كمية النقود في التداول  $P$  = المستوى العام للأسعار

$V$  = سرعة دوران النقود  $T$  = حجم التبادل في زمن ما

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:  $MV=PY$  لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الاجور الحقيقية ومعدلات الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا ان الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الاولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على مستوى العام للأسعار، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> - عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 25-26.

<sup>2</sup> - محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 95.

<sup>3</sup> - عباس كاظم الدعي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

### ثانياً- السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهر كينز وقام بتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائداً، بحيث كان يعتمد على فرضية ان تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل الاقتصاد يقوم على مبدأ "العرض يخلق الطلب" وان الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة، ويقوم التحليل الكينزي على عدة إسهامات، يمكن إيجازها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- انقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت وبالتالي تخليص الفكر الكلاسيكي من الأخطاء.
- وجه كينز اهتمامه الى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني.
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع للمضاربة) وذلك بأخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقاً جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.
- جاء بنظرية عامة للتوظيف تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعني النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل.
- اهتم بالتحليل للمعطيات الاقتصادية، ولم يول اهتماماً كبيراً بالجزئيات فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجتمع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي، والعرض الكلي، الاستثمار الكلي... الخ.
- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كما حدث اختلالاً، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من المستويات التشغيل، وذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات وعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من المستوى الإنفاق العام والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي.
- وعليه فإنه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة فالتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فإن زيادة في كمية النقود سوف تؤدي الى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود

<sup>1</sup> - بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص 34-35.

ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض دافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

### ثالثاً- السياسة النقدية في التحليل النقدي:

على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة (1929-1933) وسيطرتها، حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تبنت أمامها عجز الفكر التقليدي لمعالجة هذه الأزمة، وبالنظر لاختلاف طبيعة الأزمة التي تعاني منها الدول الرأسمالية بعد الحرب الثانية وبظهور أزمة جديدة "التضخم الركودي" أدى إلى تبني الأفكار النقدية التقليدية (الكلاسيكية) وبصيغ جديدة أعادت الروح إلى هذه النظرية وبرز ما يعرف بمدرسة "شيكاغو" على رأسها "ميلتون فريدمان" فنادى بالعودة في مواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل.<sup>1</sup>

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة ثورة مضادة للنظرية الكينزية، واعتقدت بأن اقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الكلي، حر اقتصاديون هذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحاً ويقوم على نظريات معينة واستنتج "فريدمان" عامل من عوامل عدم الاستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الأمد القصير، فإنها ترتبط بمتطلبات الأمد الطويل أي متطلبات النمو الاقتصادي، وذلك بسبب طول وتغيرات فترات التأثير التي تنطوي عليها آثار السياسة النقدية أي العمل على ضرورة استعمال القاعدة النقدية بدلاً من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.

يعتقد النقديون بأن الأثر الأولي للنمو النقدي سيقع أولاً على الإنتاج أكثر منه على الأسعار، فإنهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم أن يتغيرا دائماً في نفس الاتجاه في الأجل القصير، وأنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، أي أن سبب التضخم هو عوامل نقدية ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق.

وعلى هذا الأساس فإن نمو كمية النقود بمعدل مبالغ به يسبب نمواً مستمراً في معدل التضخم وبالتالي إحداث نوع من التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل في (GPP) الحقيقي، واستناداً إلى ذلك فإن منهج النقديين يعطي للنقود أهمية كبيرة في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير، فيها ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم إيقاف التغيرات في السياسة المرنة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نزار كاظم الخيكان، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار عام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية، عمان، 2015، ص 51.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 52.

المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته

أولاً- مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف متعلقة بالاستقرار الاقتصادي من بينها ما يلي:

**التعريف الأول:** الاستقرار لغة الثبات والسكون، ويعرف من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أم غي مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** كما يعرف أنه التمهيد من أجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا يتجه أي من المتغيرات الاقتصادية إلى التغير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل إلى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشرط.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** يعرف على أنه عملية تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر.<sup>3</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي بأنه: تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب في الناتج الحقيقي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين:

- الحفاظ على المستوى الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ثانياً- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي في السياسات الاقتصادية الكلية من المسائل ذات الدلالة في تطبيق السياسة النقدية، والاستقرار في الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن المدفوعات.

**1- التضخم:** أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة سواءً المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، حيث يعرف على أنه: "الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة"<sup>4</sup>.

للتضخم تأثير على باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقراره وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث

<sup>1</sup> - حيدر نعمة بجيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص 11.

<sup>2</sup> - بتول مطر الجبوري، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1، 2014، ص 192.

<sup>3</sup> - أديب قاسم شندي، نعم حميد عبد الحضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، 2016، ص 9.

<sup>4</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 261.

اختلال يكون سبب في عدم استقرار الاسعار، كما يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية عبي جعله منخفض قدر الامكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد.<sup>1</sup>

**2-البطالة:** هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول وهي " الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل"<sup>2</sup>.

تظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي، ولها عدة أنواع منها: البطالة الهيكلية، البطالة الاحتكاكية، الموسمية، المقنعة وغيرها، وتختلف هذه الأنواع من طرف لآخر، وباعتبار البطالة ظاهرة تعاني منها العديد من الدول، فهناك من حاول علاجها فمثلا النظرة الكلاسيكية عاجتها من خلال تخفيض الأجور النقدية، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود العمالة إلى التوازن الأولي، بينما النظرية الكينزية فإنها تري ضرورة المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة في معدلات الأجور تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى التشغيل، وتناقص البطالة، وإن الأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة.

ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل.<sup>3</sup>

**3- النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، بحيث يعرف بأنه "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد"<sup>4</sup>، وهذا مما يسمح من تحسين قدرته الشرائية ولهذا كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، كما يعتبر النمو الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ويتحقق عن طريق الزيادة المستمرة لقدرات الإنتاج الوطنية من السلع والخدمات، إذ كلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل النمو السكاني كان أفضل في سبيل رفع

<sup>1</sup> - إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(1990-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014، ص 51.

<sup>2</sup> - مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001، ص 368.

<sup>3</sup> - إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص52.

<sup>4</sup> - فرحات غول، مدخل الى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص191.

مستوى المعيشة للأفراد<sup>1</sup>، وبالتالي فإن حساب معدل النمو ينطلق من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام PIB من سنة إلى أخرى<sup>2</sup>.

**4- الميزانية العامة:** تعرف الميزانية العامة على أنها بيان مفصل لما تعتمزم الدول على إنفاقه وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها، وبذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعاتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة<sup>3</sup>، بحيث تعتبر أهم وثيقة تمتلكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة ووسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتمادها على الضرائب والنفقات<sup>4</sup>.

ويمكن القول أن الميزانية العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات والتي لها تأثير إيجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل، مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة، وهذا ما يمكن للدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصاد، غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تحقيق عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات وبصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج صحيحة من طرف صندوق النقد الدولي<sup>5</sup>.

**5- التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات):** يقصد بالتوازن الخارجي هو التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة والذي يتمثل في ميزان المدفوعات<sup>6</sup>، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة<sup>7</sup>.

ويمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي الذي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية

1 - محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي ج1: الأسس النظرية، دون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر، 2004، ص 28.

2 - رشيد بلخريصات، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005/09/08، ص 165.

3 - محمد ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017، ص 169.

4 - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 185.

5 - إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص 55.

6 - السيد محمد أحمد الستريتي، على عبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 22.

7 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 41.

جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في اتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.<sup>1</sup>

**5- سعر الصرف:** يعتبر سعر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم بحيث يلعب دورا بالغ الأهمية في توطيد العلاقات التجارية بين الدول، كما أنه مؤشر هام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، بحيث يعرف أنه: "عبارة عن السعر الذي يتم فيه تبادل عملة بعملة أخرى، وهو عبارة عن العدد المطلوب من وحدات النقد الوطنية للحصول على وحدة نقد أجنبية"<sup>2</sup>.

تؤثر السياسة النقدية في سعر الصرف من خلال عاملين هامين هما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية بحيث يتأثر هذان العاملان بتغيرات في المستوى العام للأسعار في سوق السلع والخدمات، فعند اعتماد الحكومة لسياسة نقدية توسعية تؤدي إلى نمو اقتصاد أسرع، فيرتفع معدل التضخم وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية، فيزداد الطلب على الصرف الأجنبي ومنه تنخفض قيمة العملة الوطنية، وبالمقابل عند تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية انكماشية يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل التضخم، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وهذا ما يزيد من صافي الإنفاق الأجنبي وبالتالي يحفز الطلب على العملة الوطنية وترتفع قيمتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إيمان حملاوي، مرجع سابق، ص ص 53-54.

<sup>2</sup> - محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط5، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013، ص 312.

<sup>3</sup> - أمال العايب، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013)، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 45.

### المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها وذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية، ومن بينها السياسة النقدية باعتبارها من أهم الأدوات التي لها التأثير على الاقتصاد الكلي من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على ميزان المدفوعات والتضخم والبطالة وصولاً إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: محددات الاستقرار الاقتصادي

#### أولاً- التعارض بين الأهداف:

رغم أن كثير من الأهداف متناسقة بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، لكن هذا التناسق لا يتحقق دائماً، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفعة في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فإن التضخم وأسعار الفائدة (من خلال شراء السندات) فسوف يرتفع، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي.

ولكن من ناحية أخرى فعن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم زيادة العرض النقدي وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار (حالة التضخم).<sup>1</sup>

#### ثانياً- التباطؤ الزمني في تحقيق الأهداف:

إن التباطؤات الزمنية هي ظاهرة تؤثر في نتائج السياسات الاقتصادية، ويقصد بالتباطؤ الزمني لسياسة النقدية المدة الفاصلة ما بين تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية وتحقيقه، وتحقيق الهدف يتطلب اتخاذ جملة من الاجراءات التي تحتاج مراحل أو مدد زمنية لاختيارها والبدء بتنفيذها.

دعا فريق من الاقتصاديين وعلى رأسهم M.Friedman إلى اتباع سياسة نقدية هادئة تتلخص في ما يتخذه البنك المركزي من اجراءات السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية للدولة إنما يكون وقعها متأخراً على الاقتصاد القومي، ومشكلة التباطؤات الزمنية أيضاً التي قد يكون لها آثار لا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة، وذلك قاده إلى معارضة أي سياسة نقدية مبنية على التقديرات الشخصية وهوى السلطة النقدية القائمة، لذلك فإن التباطؤات الزمنية تمنع السياسة النقدية من التوقف المفاجئ نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الطلب على الأموال، إن مشكلة مدد التباطؤ تمثل أكبر العوائق التي تقف بوجه البنوك المركزية.

يتطلب تحقيق أهداف السياسة النقدية مدة زمنية من الصعوبة التكهن بمداها والتغيرات فيها، ويبدأ هذا المسار منذ ظهور الحاجة لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وحتى الأهداف النهائية المحددة لهذه السياسة وهذا ما يعرف بالتباطؤات

<sup>1</sup> - بلعروز بن علي، مرجع سابق، 116.

الزمنية في السياسة النقدية والذي قد يحصل أثناءها انعكاسا في المسار الاقتصادي بحيث تصبح الاجراءات التي تم تنفيذها لتحقيق هدف معين غير متناسبة مع الأوضاع المستجدة أي أنه يمكن أن تكون السياسة النقدية ذات أثر مضاد وعامل عدم استقرار، وعليه فإن السياسة النقدية لا تكفي أن تكون فعالة فقط، وإنما يجب أن تؤثر في النشاط الاقتصادي ضمن مدة زمنية أقصر بالمقارنة مع طوال مرحلة الدورة التي قد ينعكس خلالها مسار الدورة الاقتصادية في حالة انعدام اجراءات السياسة النقدية المتبعة.<sup>1</sup>

### ثالثا- استقلالية البنك المركزي:

إن استقلالية البنك المركزي تعني التمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون ضغوطات السلطة التنفيذية أو التشريعية، بتطبيق المعايير النقدية المتعارف عليها، فإنه يعتبر الأكثر كفاءة وانضباطا من غيره، حيث يستطيع تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ومكافحة التضخم إذا كان أكثر استقلالية، وتؤكد هذه الفكرة دراسة PARKIN et BADE على 12 دولة، مع التنبيه لأهمية تنسيقه مع السلطات السليمة له المتمثلة في السلطة التنفيذية، فالبنك المركزي يتحاشى تمويل عجز الميزانية بالسياسة النقدية (إصدار نقدي، شراء سندات حكومية)، ويرتبط هذا بمدى استقلالية التي وضعت لها عدة مؤشرات لقياسها.<sup>2</sup>

### رابعا- الاقتران الصحيح والخاطى للسياسة النقدية والمالية:

يجب أن تقترن السياسات بالأهداف لتكون أكثر تأثيرا، وبالتالي إذا تم تخصيص خاطى للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي، فقد أشار "مندل" إلى التخصيص السليم لسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) التوازن الخارجي، بينما تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي، وسبب ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس أموال الدولة بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما السياسة المالية العكس.

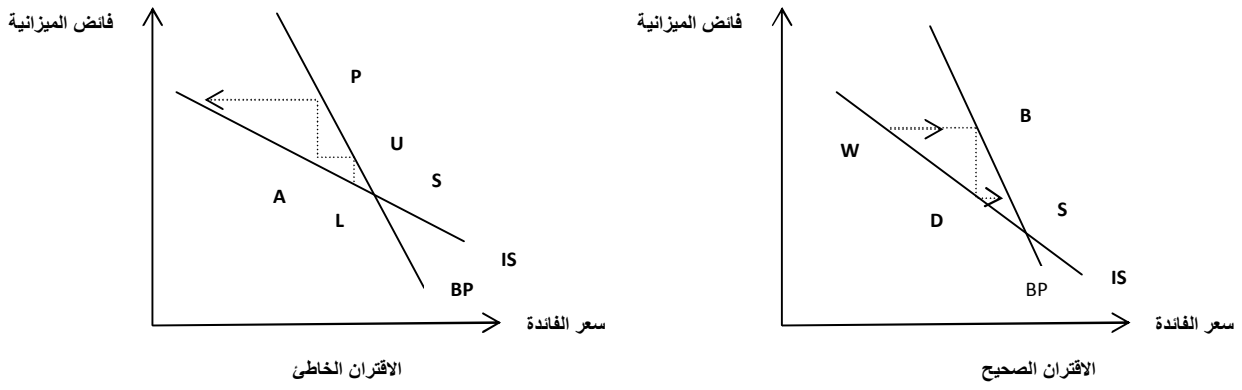
أ- الاقتران الخاطى: يتمثل في استخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي بينما السياسة النقدية للتوازن الداخلي، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينتقل الاقتصاد إلى النقطة U، وهذا يحدث توازن في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية) فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A، من خلال هذه الاجراءات نلاحظ أ السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S.

<sup>1</sup> - محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها-إشارة لبعض التجارب المختارة-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، الجزائر، العدد 4، سبتمبر 2018، ص64.

<sup>2</sup> - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ج2: اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية ومقاربات كمية، ط2، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، ص172.

ب- الاقتران الصحيح: ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسة النقدية فتستخدم من أجل تحقيق التوازن الداخلي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإن الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أن هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض الميزانية في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D ولاقتران السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن.<sup>1</sup>

### الشكل رقم (1-1): الاقتران الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية والمالية



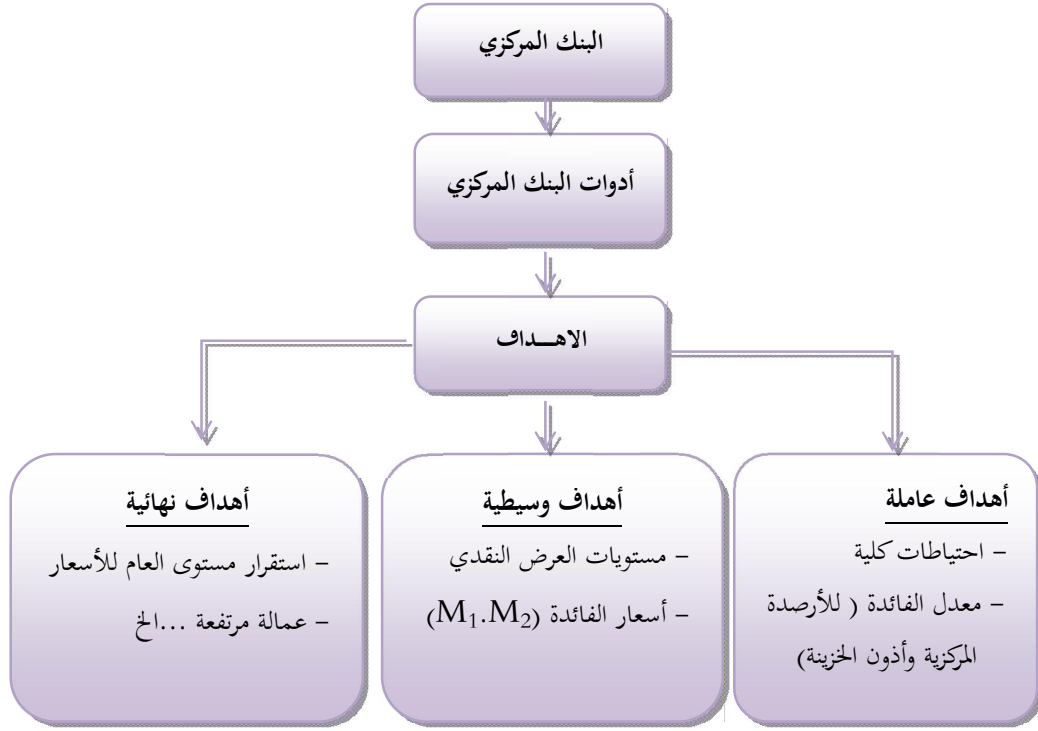
المصدر: محمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 119.

### المطلب الثاني: استراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتبع البنك المركزي استراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية، فهو يتبنى استراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط النهائي، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود وغلا اعتبرت الاستراتيجية غير كاملة، حيث قسمت أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية ووسيطة ونهائية، وفي ما يلي نعرض مخطط توضيحي للاستراتيجية النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:

<sup>1</sup> - محمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 118.

الشكل رقم (1-2): استراتيجية السياسة النقدية لتحقيق الأهداف النهائية



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 163.

### أولاً- الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية كبدائية لاستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي التأثير على الأهداف النهائية، وهي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، تتضمن هذه الأهداف مجموعتين من المتغيرات، وهي كالتالي<sup>1</sup>:

**1- مجمعات الاحتياطات النقدية:** وتتضمن احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، هذه الأخيرة التي تحوي على الأوراق النقدية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الاجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.

**2- ظروف سوق النقد:** تتكون من الاحتياطات الحرة، معدل الارصدة البنكية، وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى.

<sup>1</sup> - فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص ص 102-103.

### ثانيا- الأهداف الوسيطة:

يتبع البنك المركزي استراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وتحقيق أهدافه وبعد أن يقرر أهدافه بالنسبة للعمالة، ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة"<sup>1</sup>، تعبر هذه الأخيرة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية<sup>2</sup>، وتمتاز هذه الأهداف ب:<sup>3</sup>

- **القابلية للقياس:** يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لها إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.
- **القدرة على السيطرة:** يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطيع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط فإن السياسة النقدية تخرج عن المسار المطلوب.
- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.

ومن بين هذه الأهداف التي تمارسها السلطة النقدية نجد:

**1- المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة، والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق<sup>4</sup>، وبالنسبة للنقدوين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وذلك لعدة عوامل أهمها<sup>5</sup>:

أ- تفادي حدوث عدم استقرار من جانب عرض النقود؛

ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي؛

ج- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

وتتكون هذه المجمعات عموما من  $M_1$  و  $M_2$  و  $M_3$  حيث<sup>6</sup>:

$M_1$ : هي النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليه الودائع تحت الطلب وأرصدة الجمهور الجارية لدى البنوك التجارية (النقود الكتابية).

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 64.

<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 119-120.

<sup>4</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 64.

<sup>5</sup> - فتيحة بناي، مرجع سابق، ص ص 105-106.

<sup>6</sup> - بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد: النقدي- البنكي- الدولي -أسواق المالية- المالية العامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،

2008، ص 27.

$M_2$ : السيولة المحلية الخاصة تشمل  $M_1$  مضافا إليها الودائع لأجل (لا يمكن تحويلها إلى وسائل دفع عند الطلب) وودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير وهي أقل سيولة من  $M_1$ .

$M_3$ : السيولة المحلية تشمل  $M_2$  على مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة. والمشكل يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن الجمع النقدي الموسع  $M_3$  هو الذي يجذب البنوك المركزية في كلا من الدول المتقدمة والنامية.

**2- معدلات الفائدة:** تسعى لسلطات النقدية أحيانا إلى ضبط معدل فائدة حقيقي كهدف وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح عدة مشاكل من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو قصيرة المدى والنقود، كما يستعمل سعر الفائدة كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية، ويستعمل كهدف وسيط نتيجة لتأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أن كل من الاستثمار والائتمان و الأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة، كما أنها تضمن عنصر التوقعات التضخمية، هو ما يعقد دلالة أسعارها الحقيقية، كما أن تغيراتها تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وعوامل السوق إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يستخدم كقناة إبلاغ السياسة النقدية، يمكن أن يستخدم كهدف وسيط.<sup>1</sup>

**3- سعر الصرف:** هو مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما<sup>2</sup>، فكلما انخفض سعر الصرف فإنه يساعد على الاستقرار الاقتصادي، أي التحسن في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية، وارتفاع هذه الأخيرة يمكن أن يؤدي إلى تقليص الإنفاق على السلع المنتجة، وهو ما يزيد من الإنفاق الداخلي ويؤثر ذلك على سلوك التصدير والاستمرار لإنتاج السلع والخدمات، وزيادة رؤوس الأموال، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلد تجاه الخارج، حيث تعمل الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.<sup>3</sup>

### ثالثا- الأهداف النهائية:

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار استراتيجية السياسة النقدية، التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة، قبل ظهور المدرسة الكينزية كان الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، ولكن بعد أزمة الكساد عام 1929 وظهور الأفكار الكينزية ظهرت أهداف جديدة من بينها تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن ميزان المدفوعات وغيرها<sup>4</sup>، ويمكن حصرها فيما يلي:

<sup>1</sup> - عبد الرحمان يسعد، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2015، ص 72.

<sup>2</sup> - عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 158.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان يسعد، مرجع سابق، ص 72.

<sup>4</sup> - فتيحة بنابي، مرجع سابق، ص 106.

- 1- تحقيق الاستقرار في الأسعار: يعتبر من أهم الأهداف السياسات النقدية، حيث تسعى كل الدول إلى مكافحة التضخم، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار، أي أقل مستوى لها.<sup>1</sup>
  - 2- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشارك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد، لتزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.<sup>2</sup>
  - 3- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية، ويبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو، وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم محدداته، إذ تقوم هذه السياسة في تغير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة، وذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص.<sup>3</sup>
  - 4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: استخدام أدوات السياسة النقدية لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، فرفع سعر الخصم يؤدي لارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار، لأن الأفراد يستقبلون على الادخار وهذا ما يجعل الأسعار تنخفض، ومنه تزيد الصادرات وتنخفض الواردات، ارتفاع أسعار الفائدة محليا يؤدي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات.<sup>4</sup>
- ومن خلال ما سبق يمكن تخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمرجع السحري لكالدور:

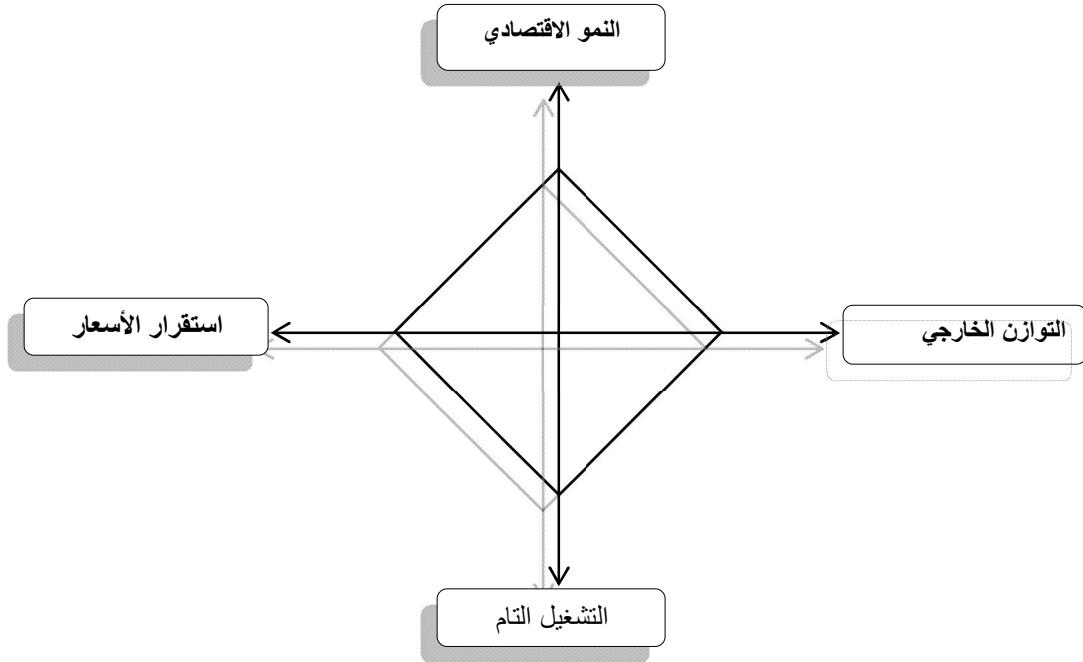
1 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 274.

2 - مرجع نفسه، ص 176.

3 - رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 75.

4 - محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 22-23.

الشكل رقم (1-3): المربع السحري لكالدور



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تطبيقية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص34.

### المطلب الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النموذج (IS-LM)

المقصود بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم بعرض النقد وأدواته بما يتفق والأهداف المطلوبة، فإن إدارة عرض النقد والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة والمؤثرة على الادخار والاستثمار وتحديد الطلب الكلي والدخل القومي، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها.<sup>1</sup>

#### أولاً- فعالية أدوات السياسة النقدية:

**1- الأدوات الكمية (غير المباشرة):** تستخدم هذه الأدوات للتحكم في كمية وحجم الائتمان حيث تتضمن:

**1-1- سياسة سعر إعادة الخصم:** وهو سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، يستطيع البنك المركزي التحكم بكمية النقود من خلال زيادة أو تخفيض سعر الخصم<sup>2</sup>، ويتحدد هذا السعر بإرادة البنك المركزي، وبفضله أيضا يستطيع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، حيث انه عندما يريد البنك أن يؤثر على

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مرجع سابق، ص359.

<sup>2</sup> - اسماعيل محمد دسيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ج1، ط1، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2012، ص191.

حجم الائتمان فإنه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم، حيث أن زيادته يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان وبالعكس.

ففي حالة وجود ركود اقتصادي فإن البنك المركزي يقوم بإتباع سياسة توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد، أو منح حدوث الركود الاقتصادي وذلك طريق تخفيض سعر الخصم أي تخفيض تكلفة الائتمان مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي، حيث انخفاض هذا السعر سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض المقدمة للإفراد، وبالتالي يزيد عرض النقد مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد، أما حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الخصم، وبالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للإفراد، وبالتالي يقلل المطلب على النقد وهذا ما يؤدي على تقليل القدرة الشرائية، ويساعد على محاربة التضخم (إتباع سياسة انكماشية).<sup>1</sup>

وتتوقف درجة فعالية سياسة تغيير سعر الخصم على الظروف الآتية:<sup>2</sup>

- ✓ مدى اتساع سوق النقد وخاصة سوق الخصم.
- ✓ مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في العمليات الصناعية والتجارية أو غيرها من أنواع النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك في تمويله.
- ✓ حالة النشاط الاقتصادي يوجه عام وأنواع النشاط التي تمويلها البنوك بنوع خاص.
- ✓ مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على مواد نقدية إضافية.

**1-2- سياسة السوق المفتوحة:** ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة وسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مثل أوراق الرهن العقاري، سندات الإنتاج الزراعي، وتعد من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد السوق.<sup>3</sup>

ففي حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية نقدية للخروج من حالة الركود الاقتصادي، فإنه يقوم بشراء كمية من الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية وفي عمليات الإقراض، كما أن زيادة المعروض انخفاض في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، أما في حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية من أجل تخفيض الاحتياطيات النقدية إلى البنوك التجارية، وبالتالي

<sup>1</sup> - ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص ص 15-16.

<sup>2</sup> - صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1984، ص 163.

<sup>3</sup> - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب، سوريا، 2010، ص 43.

تقل قدرتها على منح الائتمان، وهذا يؤدي إلى نقص المعروض النقدي الذي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة.<sup>1</sup>

وتتوقف فعالية هذه السياسة على وجود سوق متسعة للأوراق المالية على التسهيلات المصرفية، فإذا كانت أسواق الأوراق المالية ضيقة كما هو الحال في معظم الدول المختلفة اقتصاديا، وقام البنك المركزي بعمليات البيع والشراء بشكل كبير من شأنها أن تحدث تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية مما ينجم عنها زعزعة الثقة في هذه الأوراق.<sup>2</sup>

**1-3- سياسة الاحتياط القانوني:** هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك<sup>3</sup>، بحيث تعتبر من أنسب السياسات النقدية في الدول النامية مقارنة بالسياسات الأخرى، فهي أكثر نجاعة في معالجة التضخم منها على معالجة الركود.<sup>4</sup>

وتستهدف هذه السياسة التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك في توليد الائتمان، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة في اتجاهين مختلفين وفق لأهداف السياسة النقدية<sup>5</sup>:

• **اتجاه زيادة نسبة الاحتياطي:** ويسمى بالاتجاه الانكماشى، حيث يهدف البنك المركزي إلى تقييد عرض النقود من خلال الحد من قدرة البنوك على الإقراض، وبالتالي التوسع في الاستثمار يستعمل هذا الاتجاه عند مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية، عندما يتم رفع نسبة الاحتياطي على الودائع، فإن قدرة البنوك التجارية على الإقراض تنخفض وبالتالي تنخفض قدرتها على توليد الودائع وهذا يؤدي إلى انخفاض النقود.

• **اتجاه تخفيض نسبة الاحتياطي:** هو الاتجاه التوسعي حيث يهدف البنك المركزي إلى زيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فزيادة الاستثمار ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخل، يستخدم هذا الاتجاه في حالات الانكماش الاقتصادي حيث يكون الهدف هو القضاء على الفجوة الركودية، أي انه عندما يتم تخفيض نسبة الاحتياطي على الودائع، تزيد قدرة البنوك على الإقراض ومن ثم تزيد قدرتها في توليد الائتمان وزيادة عرض النقود الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي هذه الوسيلة تكون أكثر فعالية في مكافحة التضخم عنها في تنشيط الحياة الاقتصادية، ففي حالة أوقات الركود الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، أما في أوقات التضخم فهي تكون أكثر فعالية من تغيير سعر البنك لأنها تضع

<sup>1</sup> - عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي وأسواق المال، محاضرات لطلبة سنة ثانية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 65.

<sup>2</sup> - سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 150.

<sup>3</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 105.

<sup>4</sup> - سليمان بوفاسة، مرجع سابق، ص 150.

<sup>5</sup> - محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 216.

قيدا كميًا مباشرًا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، وعموماً تتوقف فاعلية رفع نسبة الاحتياطي القانوني على ما لدى البنوك في فائض في احتياطياتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.<sup>1</sup>

**2- الأدوات المباشرة:** يقصد بها الإجراءات والتدابير المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية لتحقيق أهداف السياسة النقدية<sup>2</sup>، ونكتفي بذكر أهم هذه الأدوات وهي:<sup>3</sup>

- سياسة السقوف الائتمانية بغرض السيطرة على التضخم خلال فترة زمنية وينتهي العمل بها بعد تحقيق الغرض منها.
  - تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض.
  - تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض، مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لتمويل بيع السلع بالتقسيط.
  - التمييز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان.
  - تحديد أجل استحقاق القروض المختلفة طبقاً لدرجة استخدام القرض.
  - الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض المصارف التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدار معيناً.
  - إصدار التعليمات إلى البنوك التي تتضمن السياسة الواجب أن تتبعها نحو مختلف أنواع الائتمان، وممارسة وظيفة الأفراد أو التأثير الأدبي على تلك البنوك فيما يسمى بالرقابة المباشرة على الائتمان.
- إن قيام البنك المركزي باستخدام الأدوات بشكل كفوٍ سوف يزيد من فعالية السياسة النقدية في التأثير على الأوضاع النقدية بما يتلائم والأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية والاقتصادية، إلا أن فعالية هذه الأدوات تتوقف على مستويات التقدم والتطور المالي والنقدي في المجتمع وبالذات توافر الأسواق المالية والنقدية المتقدمة وتطور عادات الأفراد المصرفية.<sup>4</sup>

**ثانياً- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النموذج (IS-LM):**

إن السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة ويمكن أن تكون غير فعالة، وتتوقف فعالية السياسة النقدية على انحدارات منحنيات IS و LM والتي تتوقف بدورها على سلوك المتغيرات التي يتكون منها النموذج حيث يعتبر هذا الأخير أكثر النماذج واقعية لتحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد ويعتبر أدق وأكثر كفاءة. تعمل السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي بإحداث تغييرات في مستوى عرض النقود لتنفيذ سياسة نقدية توسعية في أوقات انخفاض مستوى الإنتاج عن مستوى التشغيل الكامل، وارتفاع معدل البطالة عن مستوياتها

<sup>1</sup> - صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 167.

<sup>2</sup> - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 245.

<sup>3</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كمي)، مرجع سابق، ص 245.

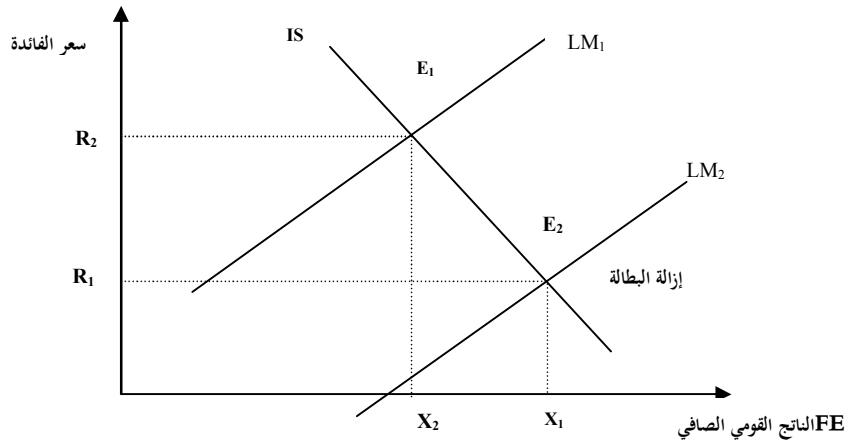
<sup>4</sup> - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 245.

المقبولة اقتصاديا واجتماعيا أو لتنفيذ سياسة نقدية انكماشية في أوقات التضخم، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار.

ففي حالة وجود بطالة، هنا الاقتصاد كان يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية، وبالتالي كان مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وهنا يمكن التعامل مع هذه الفجوة الانكماشية عن طريق اللجوء إلى سياسة نقدية توسعية، تزيد من عرض النقود في الاقتصاد وتخفض من سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وإحداث زيادة في التشغيل والإنتاج والدخل.<sup>1</sup>

زيادة عرض النقد التي يقوم بها الجهاز المصرفي نتيجة شراء السندات من السوق إنما يترتب عليه انتقال منحنى (LM) إلى اليمين<sup>2</sup>، من (LM<sub>1</sub>) إلى (LM<sub>2</sub>)، وتبعاً لذلك تنتقل نقطة التوازن من النقطة (E<sub>1</sub>) إلى (E<sub>2</sub>)، عند مستوى أقل لسعر الفائدة R<sub>1</sub> ومستوى أعلى للدخل X<sub>1</sub><sup>3</sup>، نتيجة لتلك الزيادة فإن هذا سيغري المستثمرين بالحصول على قروض جديدة بكلفة أقل وهذا مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والنتاج القومي، وزيادة التشغيل، الذي يؤدي إلى القضاء على البطالة<sup>4</sup>، وهذا ما يوضحه النموذج التالي:

الشكل رقم (1-4): استخدام السياسة النقدية لإزالة البطالة



المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 250.

أما في حالة التضخم يتم استخدام السياسة النقدية الانكماشية من أجل تحقيق العرض النقدي ورفع من سعر الفائدة في السوق، مما يؤثر سلباً على رغبة القطاع الخاص في الاستثمار، وبالتالي ينخفض مستوى الإنتاج والدخل<sup>5</sup>، وهذا ما سنلاحظه ببياننا من خلال انتقال منحنى (LM<sub>0</sub>) إلى الأعلى واليسار (LM<sub>1</sub>) نتيجة انخفاض عرض النقد ما

1 - محمد السعيد سمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 366.

2 - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 267.

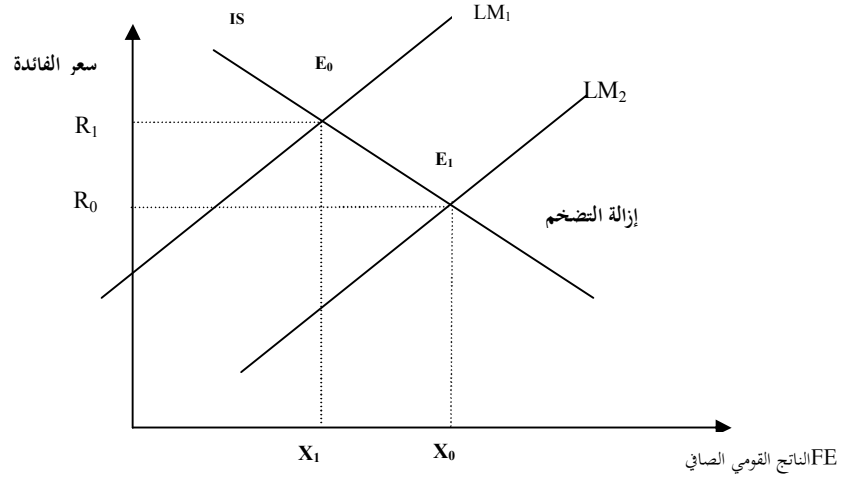
3 - محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص 367.

4 - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 249.

5 - محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص 369.

يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة من  $R_0$  إلى  $R_1$  وبالتالي انخفاض الاستثمار والإنفاق ومنه انخفاض الطلب الذي يعتبر من العوامل المهمة لمعالجة التضخم<sup>1</sup>، وهذه ما يوضحه النموذج التالي:

الشكل رقم (1-5) استخدام السياسة النقدية في معالجة التضخم



المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 250.

<sup>1</sup> - طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 249.

### خلاصة الفصل الأول:

إن مصطلح السياسة النقدية كان ولا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية، كونها من أدوات الدولة والبنك المركزي للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف القطاعات بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي. ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي جملة من القواعد والأساليب التي تستعملها السلطة النقدية للتأثير والتحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية للبلاد، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أنها مرت بعدة مراحل بدءاً بتحييدها من طرف الكلاسيك، مروراً بالفكر الكينزي الرفض لمبدأ حياد النقود، وصولاً إلى موجة النقديين الواضحة لهذه السياسة على قمة الفكر الاقتصادي، وتبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير في الأهداف التشغيلية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير في الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة وهي أهداف المربع السحري لكالدور، تمتلك السلطة النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل تسمى أدوات السياسة النقدية لمراقبة النقود والتحكم فيه واستعمالها على النحو الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي والتوازن والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة وعلى أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة.

وتطرقنا لفعالية السياسة النقدية التي تستوجب توفر الشروط المناسبة والملائمة كتوفر أسواق مالية ونقدية واسعة وتبرز أكثر في تحقيقها للتوازن الاقتصادي ومواجهة الضغوط التضخمية.



# الفصل الثاني

دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة  
النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي  
في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

**تمهيد:**

احتلت السياسة النقدية صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجال خصب يعتمد عليه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة اصلاحات تزامنت مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد كانت بدايتها مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، حيث أدخلت عليه بعض التعديلات في بداية الألفية الثالثة، ثم تم إلغاؤه سنة 2003، كما شهدت بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية، لهذا سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسة النقدية في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائلها وتحديد أهدافها النهائية بدقة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017) وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)
- المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والسياسة النقدية

### المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2017)

تنبهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوانين وأطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي ومصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني الجزائري بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.

### المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، صدر قانون النقد والقرض في 1990 وهذا لإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد، ومن أهم المبادئ التي نص عليها قانون النقد والقرض 90 . 10 :<sup>1</sup>

1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية الدولية.

3- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

4- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصاد تحت إشراف الجزائر.

ودخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، مما جعلته يعيش في مجبوحة مالية، بحيث تبنت السلطات النقدية خلال هذه الفترة إصلاحات، كان لها واقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية والتي نلخصها كما يلي:<sup>2</sup>

✓ الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 أدخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، حيث مس هذا القانون الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.

✓ الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003 جاء بعد ما تيقنت السلطات الجزائرية من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد فضيحتي بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري.

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو عبارة عن برامج متوسط الأجل امتد إلى أربع سنوات (2001-2004) بحيث يهدف هذا البرنامج لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، وفي خلال هذه الفترة شهدت السياسة النقدية تطورات مهمة من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية.

<sup>1</sup> - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 196-199.

<sup>2</sup> - موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013)، مجلة معارف، العدد19، 2015، 94.

أولاً- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2001-2004) :

أ- تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن كتلة النقدية في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث قدرت M1 سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة نمو تقدر بـ 32.66%، ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 13.7% مقارنة سنة 2002، وذلك بسبب التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات ومداخيل الأسر، وكذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 10.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 10.

بلغت القروض الموجهة للدولة لسنة 2001، بـ 569.7 مليار دج سنة 2001، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضاً بلغت قيمة 423.4 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة للدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى 20.16 مليار دج، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقاتها الصافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي.

وعرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعاً من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج زيادة بـ 17.47%، أما سنة 2003 فبلغت 1386.2 مليار دج وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

بلغت الموجودات الصافية سنة 2001 بـ 1310.8 مليار دينار، واستمر في الارتفاع لتدخل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج، ويعود سبب الارتفاع المسجل في الأصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

وفي نفس هذه الفترة (2001-2004) عرفت أدوات السياسة النقدية في الجزائر تطورات يمكن استعراضها في

الجدول التالي:

#### ثانياً- تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2004):

ويشمل هذا التحليل الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود المعروضة وهي:

أ- سعر إعادة الخصم: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (2-3) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001-2004)

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2001 إلى 6%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5%، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5%، ليصل سنة 2004 إلى 4%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسين الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

ب- الاحتياطي الاجباري: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (2-4): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (2001-2004)

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل الاحتياطي الإجمالي %	3	4.25	6.25	6.5

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17، ماي 2012، ص 9.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة الاحتياطي الإجباري حيث وصل سنة 2001 إلى 3% ثم انتقل إلى 4.25% و 6.25% و 6.5% خلال سنتي 2002 و 2003 و 2004 على التوالي، ويعود بسبب هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

تعتبر الفترة (2005-2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاز الدولة سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث تجلى فحواه مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط، كما سجلت هذه المرحلة عودت الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا.

كما شهدت هذه الفترة تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

#### أولا- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2005 - 2009):

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

أ- تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (2-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2005 - 2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشبه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	4964.	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في حجم الكتلة النقدية M<sub>2</sub> حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 4070,5 مليار دج لترتفع سنة 2006 بقيمة 7827,6 مليار دج، واستمرت في الارتفاع مقارنة بسنة 2005 حيث قدرت بـ (5994,6، 6956,0، 7178,7) مليار دج للسنوات (2007، 2008، 2009) على التوالي.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	2193.1	2205.2	74151.5
2008	3627.3	2615.5	10246.9
2009	396.7	3086.5	10886.0

المصدر: من إعداد الطلبة واعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

قدرت القروض الموجهة للدولة سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و(1304.1) مليار دج سنة 2006، و2193.1 مليار دج 2007 و3627.3 مليار دج سنة 2008 و(396.7) مليار دج سنة 2009. أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج، ثم ارتفعت، قيمتها سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، وفي سنة 2007 قدرت بـ 2205.2 مليار دج، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في القروض للاقتصاد، ومن المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 تفاق لتعزز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية M2، كما القروض للاقتصاد في سنة 2009 بـ 3086.5 مليار دج. قدرت قيمة الأصول في سنة 2005 بـ 4179.7 مليار دج وارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 2007 و2008، حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و38.18% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج.

ثانيا- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الآتي:

أ- معدل إعادة الخصم: الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال محل الدراسة:

**الجدول رقم (2-7): تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005-2009)**

الوحدة (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى 2009 وهذا على يدل على

تحسن في مستويات التضخم، وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر .

ب- الاحتياطي الإجباري: يتم توضيح هذا التطور من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم (2-8): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2005-2009)**

الوحدة (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري %	6.5	6.5	6.5	8	8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 17.

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و2006، و2007 بـ 6.5% حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% سنة 2008 و2009، وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتتها المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك.

**المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)**

تميزت الفترة (2010-2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 90-10 ومن بين التعديلات التي نص عليها هذا القانون ما يلي :

✓ الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياني لها المؤرخ في 26 أوت 2010<sup>1</sup>، وتضمن ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - حورية موقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر(1990-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة-، 2015، ص 137.

<sup>2</sup> - موسى بوشنب، مرجع سابق، ص ص 95-96.

- إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
  - تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصراف والحفاظ عليها، لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي .
  - تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة .
  - يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها .
- وخلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، انخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي.<sup>1</sup>
- كما شهدت هذه الفترة أيضا تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية والتي نوضحها من خلال دراستنا.

#### أولاً- تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (2010-2014) :

أ- تطور الكتلة النقدية: تمكن توضيحها في الجدول التالي :

#### الجدول رقم (2-9): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشبه النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.2	13663.9	4083.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22 جوان 2013، ص 11.
- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص 11.

<sup>1</sup> - ناجية صالح، فتحة مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12/03/2013، ص 9.

بلغ متوسط الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2010-2014) ما قيمته 13,4% حيث وصلت M2 إلى 11941.5 مليار دج نهاية ديسمبر 2013، مقارنة سنة 2012 التي بلغت نهاية ديسمبر ما قيمته 11015,14 مليار دج وفي نهاية جوان سنة 2013 بلغت 11261,44 مليار دج أي معدل سنوي قدره 8,41% منها 6,04% تخص السداسي الثاني، وهو ما يوضح لنا تباطؤ في العرض النقدي (التوسع) التي شهدتها سنة 2012 بـ 10,94% مقابل 19,91% سنة 2011، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة التوسع النقدي للمجموع M2 والذي انخفض معدله إلى 10,17% في نهاية 2013 مقابل 16,59% في 2012.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2010	3510.9	3268.1	11997
2011	3406.6	3726.5	13922.4
2012	3283.8	4297.5	14940.4
2013	3235.4	5156.30	15225.16
2014	3428.1	5223.2	16287.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على اعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، جوان 2013، ص 10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 10.

بلغ صافي الموجودات الخارجية خلال سنة 2010 بـ 11997 مليار دينار نهاية سنة 2010، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بـ 10,2%، وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدي خلال تلك الفترة ما أدى إلى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة 2011 زيادة بـ 10,36% وهذا ما يوضح صلابة الوضعية المالية الخارجية .

عرفت الموجودات الخارجة نهاية ديسمبر 2013 ما قيمته 15225.16 مليار دينار مقابل 19439.79 مليار دينار سنة 2012، و 4742.67 مليار دينار نهاية جوان 2013 مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 4287.64 مليار دينار، و 3726.51 مليار دينار في ديسمبر 2013 في حين قدرت قروض الدولة خلال سنة 2014 ما قيمته 3428.1 مليار دينار.

### ثانيا- أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2010-2014):

من خلال هذا التطور سيتم التطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة:

أ- معدل إعادة الخصم: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

#### الجدول رقم(2-11): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة(2010-2014)

الوحدة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 19.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من 2010 إلى سنة 2014.

ب- الاحتياطي الإجباري: والجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (2010-2014):

#### الجدول رقم (2-12): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ سنتي 2010 و2011 نسبة 9% ليرتفع

سنة 2012 إلى 11%، كما تم تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف ماي 2013 ليبلغ 12% وكل ذلك قصد

تعزيز دور السياسة في التحكم، وفي سنة 2014 بقي ثابتا عند 12%.

#### المطلب الرابع: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

عرفت الفترة 2015-2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى انخفاض في فائض السيولة

خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في

امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت، نحو استعمال أدوات ضخ

السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129.

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها مع تحليل تطور أدوات السياسة النقدية.

أولاً- تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2015-2017):

أ- تحليل تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2015	9261.1	13704.5	4443.4
2016	9407.0	13816.3	4409.3
2017	10266.1	14974.6	4708.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص 148.

عرفت سنتي 2015 و 2016 نمو ضعيف أو شبه منعدم للكتلة النقدية M<sub>2</sub> حيث بلغ هذا النمو سنة 2015 (13,0%)، وهذا راجع للانخفاض القوي لودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما في سنة 2016 بلغ نمو الكتلة النقدية (0,79%) M<sub>2</sub> ومصدر هذا الانخفاض يمكن في وديع القطاعات خارج المحروقات بنسبة (-3,2%) بينما ارتفعت وديع قطاع المحروقات بنسبة (2,6%)، أما في سنة 2017 نمت الكتلة النقدية M<sub>2</sub> ب (3,8%) وهذا راجع للارتفاع القوي لودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بنسبة 20,1% مقابل (6,8%) لودائع لأجل.

ب- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2015	567.5	7277.2	15375.4
2016	2682.2	7909.9	12596.0
2017	4691.9	8880.0	11227.4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 10.

عرفت صافي الموجودات الخارجية تقلصا قويا بنسبة (18,1%) منتقلة من 15375,4 مليار دينار في 2015 إلى 12596,6 مليار دج سنة 2016، أما سنة 2017 كانت نسبة التقلص 10,9% حيث بلغ صافي الموجودات الخارجية 11227,4 مليار دينار، وهو ما يمثل عموما في ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل العملة

الأمريكية، وفي سنة 2016 عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 37,2% منتقلة من 567,5 مليار دينار سنة 2015 إلى 2682,2 مليار دينار سنة 2016 تحت أثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع لمستحقات المصارف على الدولة، أما في سنة 2017 عرفت ارتفاعا من جديد قدره 74,9% منتقلا من 2682,2 مليار دج سنة 2016 إلى 4691,9 مليار دينار سنة 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، كما نلاحظ تزايد مستمر لقروض الاقتصاد خلال سنة 2017 بـ 12,3% بـ مقابل 8,4% في 2016 بالغة 8880,0 مليار دينار.

ثانيا- تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017 :

أ- معدل إعادة الخصم: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

الوحدة (%)

السنة	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.75

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم بلغ سنة 2015 إلى 4% لينخفض 3,5% سنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017 .

ب- الاحتياطي الاجباري: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: (%)

السنة	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي %	12	8	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الاجباري بلغ 12% في سنة 2015 لينخفض سنتي 2016 و2017 بمعدل 8% و4% على التوالي.

### المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر والسياسة النقدية

يعتبر تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للدولة من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية الجزائرية لتحقيقها، وتمثل جوانب التوازن بشقيه الداخلي والخارجي في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

#### المطلب الأول: التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

##### أولاً- تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 :

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض 10/90 ودخوله حيز التطبيق ابتداءً من سنة 1990، بدأ اعتبار الأسعار متغيراً أساسياً في الاقتصاد وذلك باتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت.<sup>1</sup> حيث تميزت الفترة 2001-2017 بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية حرجية، مما مكن من التخلص من عبئ المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة<sup>2</sup>، وفي هذه الفترة أيضاً تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة من 2001 إلى غاية 2017 من خلال الجدول والشكل المواليين:

#### الجدول رقم (2-17): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.26	2.92	4.8	6.4	5.7	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على:

- البنك الدولي: على الموقع: <https://databank.albankaldwali.org>
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 18.

<sup>1</sup> - عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، 2013، ص 135.

<sup>2</sup> - أسماء محالي، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، 2017، ص 159.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم شهد تذبذبا ملحوظا في بداية الألفية الثالثة حيث بلغ سنة 2001 (4.2%) وهذا ما صاحبه نمو الكتلة نقدية بنسبة 22.3% وذلك بسبب الزيادة في الارصدة النقدية الصافية وإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم انخفض سنة 2002 حيث بلغ 1.4% وهذا بفعل تراجع نمو المجمع إلى 17.30%، ثم ارتفع سنتي 2003 و2004 حيث بلغ على التوالي 4.3% و4% وهذا راجع لفائض السيولة المصرفية ونتيجة لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، وقد استطاع البنك المركزي التحكم في هذا المشكل باستعمال أداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلقة للفائدة<sup>1</sup>، ثم عاد للانخفاض من جديد بين سنتي 2005 و2007 وهذا راجع إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، وسرعان ما ارتفع ثانية سنة 2009 حيث قدر بـ 5.7% وهذا راجع لارتفاع التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية حتى بلغ سنة 2012 نسبة 8.9% وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والفوائض المالية التي حققتها الجزائر خلال تلك الفترة من العوائد البترولية المرتفعة، ولكن عاد للانخفاض سنتي 2013 و2014 حيث بلغ نسبته على التوالي 3.26% و2.92% وذلك بسبب تقلبات أسعار البترول وتراجع عائده، ومع رجوع أسعار البترول للارتفاع النسبي يعود معدل التضخم ليرتفع معها من سنة 2015 ليصل 5.6% سنة 2017.

### ثانيا- أدوات السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر:

لقد تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار من أجل ضمان الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجالات دورية حيث وضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية<sup>2</sup>.

إن قدرة السلطات النقدية في معالجة التضخم يعود إلى السياسة النقدية الصارمة التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي بضبط نسب معدل الفائدة ونسب إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري وغيرها، أي اتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب، حيث كان لهذه السياسة فضلا في تراجع معدلات التضخم<sup>3</sup>، ولهذا اتبع بنك الجزائر عدة أدوات للقضاء أو التخفيف من حدة التضخم أهمها:

**1- معدل إعادة الخصم:** يعتبر معدل إعادة الخصم أهم أداة في يد السلطات النقدية، يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد

<sup>1</sup> - ليلي معمري، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس - المدية، العدد 6، جوان 2016، ص 128.

<sup>2</sup> - مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 119.

<sup>3</sup> - موسى بوشنب، مرجع سابق، ص 98.

والقرض<sup>1</sup>، يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، ولتخفيف من حدة التضخم قام البنك المركزي برفع معدل الخصم من نسبة 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990، ليصل 15% كحد أقصى خلال سنة 1994، واستمر في الانخفاض حتى سنة 2002 حتى وصل 5.5%، والسنوات التي ارتفع فيها معدل الخصم شهدت ارتفاعا في معدل التضخم فزيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الاقتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية، وفي خلال سنتي 2003 و 2004 استمر الانخفاض في معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و 4% على التوالي<sup>2</sup>، وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وهو الأمر الذي تهدف من خلاله السلطات النقدية إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوات الركودية، بالإضافة إلى تخفيف البنوك على الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم، والذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، وكذلك فإن سعر إعادة الخصم كمعدل لتدخل بنك الجزائر، يعد سعرا توجيهيا، وبانخفاضه تهدف السلطة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة للانخفاض، وهي سياسة توسعية.

**2- آلية الاحتياطي الإجباري:** تؤدي هذه الآلية دور مهما في التحكم في السيولة المصرفية بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك في حساب لدى البنك المركزي، وتعتبر سياسة الاحتياطي الاجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا<sup>3</sup>، وأدرجها الأمر 03-11 ضمن أدوات السياسة النقدية باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة، إن رفع معدل الاحتياطي الاجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008، 2009 ثم في سنتي 2010 و 2011، يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاحتياطي الإجباري وهي تبلغ حاليا 12%، وذلك وفقا للتعليمية رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتمة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، ويمكن رفع هذه النسبة لامتناس جزء من حجم السيولة الغير موظفة في البنوك تفاديا لما ينجر عليه آثار تضخمية في حال توجيهها إلى قروض غير مجدية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ليلي معمري، سعدون عائشة، مرجع سابق، ص 123.

<sup>2</sup> - نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص ص 186-187.

<sup>3</sup> - فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، جامعة تبسة، 2013، ص 200.

<sup>4</sup> - اكرام بن عزة، عبد اللطيف شليل، مرجع سابق، ص 186.

**3- سياسة السوق المفتوحة:** سمح قانون النقد والقرض المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا تتعدى المبلغ الاجمالي لهذه السندات 20% من اليرادات العادية للدولة التي ظهرت في الميزانية المالية السابقة والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وتمت أول عملية لسوق المفتوحة 30 ديسمبر 1996 والمتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر بـ 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدره 14.94%<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة لسياسة الانعاش الاقتصادي، والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد اصلاحات نقدية مدعمة بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركز على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي.

إن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية ( تقلبات سعر برميل البترول وسعر الصرف في السوق الدولي)، وهذا ما جعل دور السياسة النقدية هو امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقع عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ويقاس معدل النمو بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام.<sup>2</sup>

### أولاً- تطور النمو الاقتصادي من خلال الفترة (2001-2017):

تميزت هذه الفترة بتطبيق برامج اقتصادية كان الهدف الأساسي منها هو دعم النشاط الاقتصادي الوطني ومدى استفادته من هذا البرامج، بحيث يعتبر النمو الاقتصادي مؤشر اقتصادي وهدفا أساسيا تسعى السلطات النقدية الى تحسينه .

حيث خلال الفترة (2001-2004) تم تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والذي وضع من اجل اطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو الناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير 850000 منصب شغل خلال هذه الفترة، أما خلال الفترة ( 2005-2009) تابعة الحكومة الجزائرية ببرنامج تكميلي لدعم النمو، هدفه وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق انشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات، وجاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري من خلال الانفراج المالي بحيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والاشغال العمومية، كما شهدت الفترة (2010-2014) تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث يعتبر استراتيجية مكمل للبرامج السابقة هدفه تحديث الاقتصاد وخلق التوازن والحد من البطالة، حيث تميزت هذه الفترة ما بعد الازمة المالية بتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض الطلب العالمي على المحروقات الذي ادى الى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها خلال هذه الفترة.

<sup>1</sup> - اكرام بن عزة، عبد اللطيف شليل، مرجع سابق، ص 188.

<sup>2</sup> - موسى بوشنب، مرجع سابق، ص 98.

أما خلال الفترة (2015-2017) فقد تم إكمال البرنامج السابق بدأ تنفيذه بداية 2015 وتمحور أهداف منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص من تبعية المحروقات .  
ترقية وعصرنة الاستثمار، والفلاحة وترقية النمو والتشغيل، بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بقطاع الفلاحة والريفية وغيرها من الأهداف، والجدول التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2017 :

**الجدول رقم(2-18): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2017**

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	2.1	4.1	6.9	5.9	5.1	2	3	2.4	2.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.3	2.8	3.3	3.8	3.3	2.6	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2009، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012، ص 182.
- تقارير بنك الجزائر 2015-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو بدأ من سنة 2001 بمعدل 2,1% إلى أن وصل 6,90% سنة 2003، وتعتبر هذه النسبة اعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن انتاج كافة القطاعات تم يعود الانخفاض ابتداء من سنة 2004 بمعدل 5,20% وصولا لسنة 2006 أين بلغ 2%، وفي سنة 2008 بلغ معدل النمو 2,4% مقابل 3% سنة 2007، وعلى الرغم من تراجع الطلب العالمي وأسعار النفط التي لوحظت في 2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، بقي معدل النمو الاقتصادي مستقرا عند 2,4% وذلك بسبب الأداء الجيد في قطاعات أخرى.

وخلال السنوات 2010 الى غاية 2014، شهدت معدلات النمو تذبذبا حيث بلغ في سنة 2012 معدل 3,3% وقد تراجع سنة 2013 ليبلغ 2,8%، ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نمو عادلا لذلك المسجل في 2011.

وفي سنة 2015 تواصل توسع النشاط الاقتصادي على نفس وتيرة سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، فقد بلغ معدل النمو حوالي 3.8% سنة 2015 على نفس وتيرة 2014 والذي قدر بـ 3.3% .

في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي الوطني قويا نسبيا، معبرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة، فبلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، من حيث الحجم، أما الناتج الداخلي بـ 3.3% في تراجع طفيف مقارنة نسبة 2015، أما سنة 2017 عرفت تباطأ في النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لتوتيرة توسع قطاع المحروقات، بحيث قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 18906.6 مليار دج، فبلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه السنة 2.6% مقابل 3.3% سنة 2016.

#### ثانيا- معدل السيولة في الاقتصاد الجزائري (M2/PIB) :

يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الاقتصاد الوطني، وقد شهد هذا المؤشر تراجع سنة 2000 وذلك بسبب توقف تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود، والحد من لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل من البنك المركزي وذلك برفع معدل الاحتياطي الاجباري والتضييق من نافذة الخصم، إذ أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمرا مثيرا للانشغال، مما خلق صعوبة كبيرة لوضعي السياسة النقدية، لأن الأمر يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي، إلا أنه مع ارتفاع الكتلة النقدية M2 أكثر من الناتج الداخلي الإجمالي PIB كان له الأثر السلبي على معدل السيولة التي سجلت ارتفاعا إلى غاية نهاية 2007<sup>1</sup>، ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

#### الجدول رقم(2-19): تطور معدلات السيولة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل السيولة (M2/PIB)	58.52	64.10	62.90	59.3	53.8	56.7	64.4	63.3	72.96
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل السيولة (M2/PIB)	69.1	68.4	69.5	71.70	79.42	82.1	79.4	79.2	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: تقارير بنك الجزائر 2004-2008-2012-2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر سيولة الاقتصاد في ارتفاع مستمر، حيث شهد معدل السيولة ارتفاعا من سنة إلى أخرى بداية من سنة 2001 إلى غاية 2015، حيث سجل 58,52% و 82.1% سنة 2001 و 2015 على التوالي، ومن أسباب ارتفاع السيولة الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تطلب

<sup>1</sup> - حكيم شبوطي، ياسين مراح، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 62.

ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، واستمرار نمو الكتلة النقدية، أين بلغ معدل السيولة سنة 2009 مقدار 71,96% ثم 69,05% سنة 2010، و71,75% سنة 2013، و79,42% سنة 2014، و82.1% سنة 2015، ثم انخفض في سنتي 2016 و2017 بنسب قليلة حيث بلغ 79.4% و79.2% على التوالي.

### المطلب الثالث: البطالة كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدل البطالة، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لابد عليها أن تخلق ما بين 250 و300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة، أما إذا أرادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 و750 ألف منصب شغل جديد سنويا.

لم تساهم السياسة النقدية قبل بداية الألفية الثالثة ولا سيما خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل، وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما انعكس بالسلب على الاستثمار والعمالة، ومعدل النمو الاقتصادي، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الألفية الثالثة بسبب الآثار التي خلفتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي<sup>1</sup>، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم (2-20): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	27.3	25.66	23.72	17.65	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

<sup>1</sup> - موسى بوشنب، مرجع سابق، ص ص 96-97.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 عرفت تراجعاً محسوساً مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انتقلت من 27,3% سنة 2001 إلى 10,2% سنة 2009، ويعود ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي تزامن مع الارتفاع أسعار البترول، واستقرت معدلات البطالة عند مستوى 10% خلال الفترة 2010-2014 وذلك لإطلاق الحكومة لبرنامج ثالث لا يقل أهمية عن البرنامجين السابقين وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب توجهاته الانكماشية حيث كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة، أما الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2017 عرفت ارتفاعاً في معدل البطالة من 11,2% إلى 11,7% مقارنة بالسنوات الأخرى، ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة المتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتاً باستثناء بعض القطاعات الحساسة، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات .

#### المطلب الرابع: التوازن المالي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

تعد الموازنة العامة إحدى الأدوات الناجعة المستعملة بين الحكومات لتنفيذ برامجها التنموية وتحقيق الأهداف الرامية إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الرفاهية والانسجام الاجتماعي، كما يعتبر تحقيق التوازن في الميزانية العامة من أبرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها بالتعاون والتنسيق مع السياسة المالية، ومن خلال هذا عرفت الموازنة العامة في الجزائر فائضاً كبيراً ومتواصلاً خلال الفترة الممتدة بين (2001-2008) لتسجل عجزاً موازياً خلال السنوات الموالية فانتهاج سياسة إنفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الانفاق العام خصوصاً وأن الجزائر شرعت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما يتطلب غلفاً مالياً ضخماً يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة، وفي ما يلي جدول بين تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2017):

#### الجدول رقم(2-21): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة/ الناتج المحلي الإجمالي
2001	1321,00	1505,5	5184,0	4,36
2002	1550,60	1603,2	652,0	1,16
2003	1766,20	1974,5	208,3	6,38
2004	1891,80	2229,7	337,9	5,55
2005	2052,00	3082,8	1030,8	13,63
2006	2453,00	3639,9	1186,9	13,96
2007	3108,5	3687,8	579,3	6,19

9,05	920	5111.5	4191,0	2008
-5,72	-570,3	3676.0	4226,3	2009
-0,62	-74	4392,9	4466,9	2010
0,40	- 63.6	5790,1	5853.6	2011
-4,43	-718,2	6339,3	7058,1	2012
-0,40	-152,1	5940,9	6092.1	2013
-7,33	-1261,2	5719,0	6980,2	2014
-13.36	-2553.2	5103.1	7656.3	2015
-12.6	-2341.4	5042.2	7383.6	2016
-6.4	-795	4740	5535	2017

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على:

- تقارير بنك الجزائر 2008، 2015، 2017.

#### رصيد الميزانية = الإيرادات العامة - النفقات العامة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فائض رصيد الميزانية سجل انخفاضاً سنياً 2001 و 2002، حيث بلغ مقدار 184,5 مليار دج و 52,6 مليار دج على التوالي مقارنة بسنة 2000، وبنسبة 4,36% و 1,16% لسنتي 2001 و 2002 على التوالي، والسبب في ذلك يرجع إلى انخفاض أسعار البترول وكذا انخفاض الجباية البترولية، وفي خلال الفترة 2003-2006 عرف رصيد الميزانية ارتفاعاً من 208.3 إلى 1186.9 مليار دج، أي بنسبة 6,38% إلى 13.96% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الجباية البترولية، وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، وبعد الانخفاض الذي سجله رصيد الميزانية سنة 2007 بمقدار 579,3 مليار دج، عاود الارتفاع سنة 2008 إلى 920 مليار دج، أي بنسبة 9,05% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,19% سنة 2007، وهذا نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جداً مقارنة بارتفاع الكبير الذي سجلته في السنوات السابقة، أي أنها خلال هذه الفترة الممتدة (2001-2008) قادرة على تغطية النفقات العامة والارتفاع الملحوظ في النفقات العامة مرده انتهاء سياسة مالية انفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما فيما يخص الفترة (2009-2017) فقد شهدت عجزاً في الميزانية العامة، حيث كانت 2009 نقطة تحول في رصيد الموازنة حيث قدر بـ 570.3 مليار دج، أي بنسبة 5,72% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات، أما في سنتي 2010 و 2011 انخفض العجز إلى 74 و 63.5 مليار دج على التوالي مقارنة بسنة 2009، أي بنسبة 0,62% و 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي على

التوالي، ويفسر هذا الانخفاض نتيجة لتراجع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج المطبقة خلال الفترة (2010-2014)، وهذا من خلال ارتفاع النفقات بوتيرة متناقصة ويمكن اعتبارها بداية انكماش لتطبيق سياسة تقشفية في ظل تأثيرات بالأزمة الاقتصادية، وفي سنة 2012 ازداد رصيد الميزانية عجزاً، حيث بلغ 718,8 مليار دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية من 5853.6 سنة 2011 إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012 وهي سنة الصدمة الخارجية وهذا بسبب غياب سياسة ترشيد الانفاق العام وضعف كفاءتها، ثم عاد العجز ليتقلص مرة أخرى خلال سنة 2013 إلى 151.2 مليار دج، وهذا نتيجة لتراجع النفقات العامة خلال هذه السنة مقارنة لما كانت عليه سنة 2012. وخلال سنتي 2014 و 2015 ارتفع العجز الموازي بشكل كبير حيث انتقل من 1261.2 إلى 2553.2 مليار دج نتيجة ارتفاع النفقات خلال هذه الفترة، وفي سنتي 2016 و 2017 عرف العجز الموازي تقلصاً حاداً منتقلاً من 12.6% إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، أي سجل العجز من 2341.4 مليار دج سنة 2016 إلى 795 مليار دج سنة 2017، هذا نتيجة ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 دولار في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار في 2017، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، مما أدى إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية وشبه استقرار للنفقات العمومية.<sup>1</sup>

#### المطلب الخامس: التوازن الخارجي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي

إن حجم السيولة النقدية التراكمية الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة والتبعية المفرطة للمحروقات في مجال التصدير، وزيادة كمية وقيمة الواردات وزيادة الحجم الموازي وتفاقم الاختلالات الهيكلية وغيرها، وضعت السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات ظهر عنها عدة مخاطر أهمها التضخم، تراجع معدلات النمو، اضطراب ميزان المدفوعات وغيرها، فاعتماد الجزائر على الصادرات والمحروقات بنسبة كبيرة جعل وضع ميزان مدفوعات رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، هذا ما جعل السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقراره نظراً لارتباطه بمتغيرات تتحكم فيها عوامل خارجية أكثر منها داخلية، ولهذا يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات والمؤشرات التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث أن اختلاله سواء كان فائضاً أو عجزاً سيؤثر على الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات للفترة (2001-2017).

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر 2017، ص 57.

الجدول رقم (2-22): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2001	6.1	2010	15.32
2002	3.65	2011	20.142
2003	7.5	2012	12.057
2004	-9.25	2013	0.133
2005	16.94	2014	5.881-
2006	17.73	2015	27.57-
2007	19.55	2016	26.3-
2008	36.99	2017	23.3-
2009	3.86		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2004، ص 79.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2009، ص 90.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2015، ص 55.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2017، ص 55.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري شهد نهوضا بمستوى أداء الاقتصاد الكلي بفضل برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث عرف ميزان المدفوعات فائضا معتبرا بداية من سنة 2001 ليلعب ذروته سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع أسعار البترول من 23.12 دولار إلى أن وصلت إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 18.5 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008<sup>1</sup>، وكذلك إلى فعالية البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة، لكن تراجع هذا الفائض سنة 2009 أين بلغ 3.86 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار البترول، حيث بلغ 62.25 دولار كمتوسط سنوي<sup>2</sup>، ثم بدأ يتحسن بعد ذلك ليلعب 15.58 و20.14 مليار دولار في سنة 2010 و2011 على التوالي، ثم بدأ يسجل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا خلال الفترة (2012-2014)، حيث

<sup>1</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 232.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012، ص 67.

سجل 12.06 و 0.13 مليار دولار خلال سنتي 2012 و 2013 على الترتيب، الفائض المسجل في سنة 2013 كان ضعيفا مقارنة بسنة 2011 و 2012، هذا ما يترجم، على وجه الخصوص، التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميّز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة من هذا الجانب، فإن سنة 2013 تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات،<sup>1</sup> ليواصل انخفاضه حيث سجل عجزا سنة 2014 والمقدر بـ 5.88 مليار دولار، نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 100.77 دولار من نفس السنة، وخلال الفترة ( 2015-2017 ) شهد الاقتصاد الجزائري تدهور حاد في سوق النفط الذي بدأ من سنة 2014 فسجل عجز في رصيد ميزان المدفوعات وهذا أدى الى انخفاض في كميات المحروقات، حيث نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري سجل عجزا خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 حيث بلغ 27,29 مليار دولار و 26,229 مليار دولار و 22.096 على التوالي وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات .

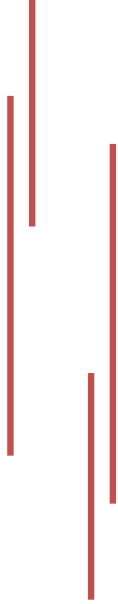
<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 65.

### خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تطورت أكثر بعد إصلاحات الألفية الثالثة، بصدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90، ثم الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، وكذا الأمر 10-04 المعدل والمتمم لقانون 11-03، فأصبح بنك الجزائر بموجب هذه الإصلاحات يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات لعل أهمها: الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم وغيرها.....، وبفضل هذه الإصلاحات أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك نظرا لفعاليتها في تحقيق هدف استقرار الأسعار عن طريق السياسة النقدية الحذرة التي كانت دائما تهدف إلى امتصاص السيولة الزائدة عن طريق الزيادة في حجم النفقات، وذلك بفضل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا بإطلاق برامج ضخمة ألا وهي برامج الانعاش الاقتصادي، بينما تبقى السياسة النقدية في حاجة إلى فعالية أكثر في تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى كالتشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي، وذلك نظرا لارتباط هذه التوازنات أكثر بتغيرات الوضع الدولي، كتقلبات أسعار النفط، سعر الصرف والمديونية الخارجية.



# الخاتمة العامة



## الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة موضوع: "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017"، وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على الدور الفعال ومدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ولأجل ذلك تم التطرق إلى إجراء دراسة تحليلية تقييمية لتطور السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، الموازنة العامة، توازن ميزان المدفوعات).

وقد تم استعراض وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في عدة نقاط أساسية، في البداية تم تناول مفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها بالإضافة إلى تفسيرها في الفكر الاقتصادي، حيث أقرت المدرسة الكلاسيكية بوجود سياسة نقدية محايدة لا تؤثر على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو الأجور ومعدلات الفائدة ويقتصر في خلق النقود، أما المدرسة الكينزية فأقرت بأن السياسة النقدية ليست محايدة والتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فزيادة النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، وأخيرا المدرسة النقدية التي اعطت اهتمامها الكبير للنقود في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير وينحصر تأثيرها على الأمد الطويل بمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

بعد ذلك تم التطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته وأخيرا تم التطرق إلى أثر السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استراتيجية السياسة النقدية وفعاليتها.

وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

### أولا- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

### 1- نتائج الجانب النظري:

- حظيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.
- اختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد إلا أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة تعمل على تحقيق أهداف معينة في ظل ظروف اقتصادية معينة.
- يرمي تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، لكن يمكن أن تتعارض هذه الأهداف مما يكون له آثار غير مرغوب فيها على الأهداف الأخرى.

- للوصول إلى الهدف النهائي لابد للسياسة النقدية أن تستخدم استراتيجية مناسبة مروراً بالأهداف الأولية ثم الوسيطة ثم النهائية وذلك يؤدي للاستقرار الاقتصادي.
- لا يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأنه غالباً ما تكون الأهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وتحقيق آثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

## 2- نتائج الجانب التطبيقي:

- بفضل الإصلاحات التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها للحد من التضخم ودعم النمو الاقتصادي وكذلك التوازن النقدي.
- بفضل البرامج التنموية التي استحدثتها الجزائر استطاعت رفع معدلات النمو ومنه تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تحقيق وإن كان إسمي للتوازنات الداخلية.
- تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها غير المباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاستقرار الاقتصادي وذلك راجع إلى عدم فعالية الأدوات المباشرة نتيجة للعديد من الازمات في النظام المصرفي خاصة أزمة بنك الخليفة.
- تم تحقيق استقرار اقتصادي في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمخازات مع السياسة النقدية، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2014.
- هناك اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 مما أثر على الاستقرار الاقتصادي وهذا نتيجة عدم استقرار اسعار المحروقات من جهة وعدم التحكم في ادارة السياسة النقدية نتيجة الإصدار المفرط وغير مبرر للنقود في الجزائر.

## ثانياً- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "هناك أثر مباشر للسياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب متغيرات وظروف اقتصادية لم تتعرض لها النظرية الاقتصادية مما أدى إلى انعكاس غير مستقر لها".

ولقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بعصب الاقتصاد وهو الجانب المالي والائتماني وان هدفها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين وتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد، ومن جهة أخرى هناك آثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية على أهدافها وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية سواء كانت مدروسة حسب النظرية الاقتصادية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: "تعمل السياسة النقدية على تحقيق اهداف اقتصادية خاصة بها واهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النظرية الاقتصادية لكن يكون في ظل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي".

توصلنا إلى أن أدوات السياسة النقدية لم تستطع التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالشكل المطلوب بل حققت استقرار نسبي نظرا للتوجيهات الانكماشية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية مما ساهم في تخفيض معدلات التضخم بشكل مقبول، ومن جهة أخرى تحقيق بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كان اسما أي ظاهري وذلك بالاعتماد على عوامل غير مستقرة مثل اعتماد النمو الاقتصادي على العوائد النفطية ... الخ وهذا لا يكفي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

#### الاقتراحات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نضع الاقتراحات التالية:
- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذلك من خلال اعطاء استقلالية أكثر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد اهدافها.
  - السعي لتفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة من خلال بناء ثقة أكثر جدية بين المجتمع والنظام المالي في الجزائر.
  - تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على أساس موضوعية واقتصادية من طرف مختصين وخبراء أو اقتصاديين وماليين دون ادخال الحسابات السياسية، وأن تسعى لتحقيق أهدافها والتي تنمي من الاقتصاد الوطني.

#### آفاق الدراسة:

- نعتقد أن دراستنا لاتزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وذلك نتيجة لجوانب القصور في الموضوع، وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:
- أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
  - محددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر.
  - إشكالية إدارة السياسة في ظل الأزمات الاقتصادية - حالة الجزائر: أزمة انخفاض أسعار المحروقات -.



# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
2. اسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ج1، ط1، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2012.
3. إياد عبد الفتاح النصور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة: التحليل الاقتصادي والجزئي والكلي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
5. بلعوز بن علي، محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد: النقدي- البنكي- الدولي -أسواق المالية- المالية العامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
6. حيدر نعمة بجيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
7. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
8. رحيم حسين، الاقتصاد المصري: مفاهيم- تحاليل- تقنيات، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
9. سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
10. السيد محمد أحمد الستريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
11. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1984.
12. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
13. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
14. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
15. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصري ج2: اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية ومقاربات كمية، ط2، ديوان لمطبوعات الجامعية، الجزائر.

16. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تطبيقية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص34.
18. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
19. العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية، الجزائر 2014.
20. فرحات غول، مدخل الى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
21. محمد ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017.
22. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط5، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013.
23. محمد السعيد سمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
24. محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.
25. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
26. محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي ج1: الأسس النظرية، دون طبعة، دار أسامة للطباعة والنشر، 2004.
27. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.
28. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
29. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الإطار عام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية، عمان، 2015.
30. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب، سوريا، 2010.
31. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

ثانيا- المجالات:

1. أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21، 2016.
2. بتول مطر الجبوري، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1، 2014.
3. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
4. حكيم شبوطي، ياسين مراح، فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017.
5. فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، جامعة تبسة، 2013.
6. ليلي معمري، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس -المدية-، العدد 6، جوان 2016.
7. محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها-إشارة لبعض التجارب المختارة-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، الجزائر، العدد 4، سبتمبر 2018.
8. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008.
9. موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر(2000-2013)، مجلة معارف، العدد 19، 2015.

ثالثا- المذكرات:

1. أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر - باتنة -، 2017.
2. إكن لويس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2012.

3. أمال العايب، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013)، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
4. إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر(1990-2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014.
5. حورية موقاري، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر(1990-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة-، 2015.
6. عبد الرحمان يسعد، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2015.
7. عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2013.
8. فتيحة بناي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
9. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003.
10. محمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
11. نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

#### رابعاً- الملتقيات والمحاضرات:

1. رشيد بلخريصات، بن سعيد محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: التشغيل الكامل، المؤتمر العلمي الدول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08/09/2005.
2. عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي وأسواق المال، محاضرات لطلبة سنة ثانية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016- 2017.

3. ناجية صالحى، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12/03/2013.

### خامسا- التقارير:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2004.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2009.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
- بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017.
- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم 05 ديسمبر 2008، رقم (22، 26، 30، 38) جوان 2013-2014-2015-2017، رقم 17 ماي 2012، رقم (11، 42) سبتمبر 2010-2018.

### سادسا- المواقع الإلكترونية:

- [www.ons.com](http://www.ons.com)
- <https://databankaldwali.org>

تَرْجَمَةُ سِدِّيقِ

## ملخص الدراسة:

تحتل السياسة النقدية باهتمام متزايد من طرف العديد من المفكرين والباحثين في ميدان الاقتصاد، نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية، كما تعتبر أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2001 – 2017 .

ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض لمفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها، تطورها في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشرات ( التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، الموازنة العامة، سعر الصرف، ميزان المدفوعات)، ثم دراسة أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال معرفة محددات الاستقرار الاقتصادي، استراتيجية وفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

بعد ذلك تم التطرق إلى دراسة وتحليل واقع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017 ) وذلك من خلال تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ودراسة تحليل أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة ( التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، الموازنة العامة، ميزان المدفوعات). وخلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة بشكل الكافي ولا تزال بحاجة إلى فعالية أكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، التضخم، البطالة، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي.

### Abstract:

Monetary policy is receiving increasing attention from many economic thinkers and researchers, as it occupies the top of macroeconomic policies. Moreover, it is the most important tool for economic stability.

The objective of this study is to examine the effectiveness of monetary policy in achieving economic stability through an analytical study of the situation of the Algerian economy for the period 2001-2017.

In order to achieve the objective of the study , there was a review of the concept of monetary policy and its main objectives, its development in economic thought as well as the concept of economic stability and its most important indicators (inflation, unemployment, economic growth, balance sheet, exchange rate, balance of payments). This study focussed on the impact of monetary policy on achieving economic stability; this could be done by identifying the determinants of economic stability, the strategy and effectiveness of monetary policy on obtaining the economic stability.

The study examined the analysis of the reality of monetary policy in achieving economic stability in Algeria during the period (2001-2017); this is through the development of the monetary policy process in Algeria during the period studied and the study of the most important indicators of economic stability in Algeria during the period studied (inflation, Unemployment, economic growth, the general budget, and the balance of payments).

The study found that Algeria's monetary policy was not sufficiently effective and still needed more effectiveness in achieving economic stability.

**Key words:** monetary policy, economic stability, inflation, unemployment, external balance, economic growth.